عذابًا ببكاء أهله عليه » . وقالت حسبكم القرآن ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عند ذلك : والله ﴿ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾(٥٥) .

وأخرج الإمام مسلم من رواية عروة بن الزبير ، قال : ذكر عند عائشة أن ابن عمر يرفع إلى النبي ﷺ « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » فقالت : وَهِل ابن عمر (أي غلط ونسي) إنما قال رسول ﷺ : « إنه ليعذب بخطيئته أو بذنبه وإن أهله ليبكون عليه الآن » . وذاك مثل قوله : إن رسول الله ﷺ قام على القليب يوم بدر وفيه قتلى من المشركين ، فقال لهم ما قال : « إنهم يسمعون ما أقول » . وقد وَهِل إنما قال : « إنهم ليعلمون أنَّ ما كنت أقول لهم حق » . ثم قَرَأَتْ : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾(٥٦) .

وهكذا ناقشت عائشة رضي الله عنها روايات عمر وعبدالله ـ رضي الله عنهما ـ بأدلة نقلية من الآيات والأحاديث والمبادىء الإسلامية العامة . وهذا المقال نوع من نقد المتن الذي لم يغفل عنه الصحابة الكرام ـ رضي الله عنهم ـ .

ولكن جمهور المحدثين يرون صحة ما روى عمر بن الخطاب وابنه عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ وقد ترجم الإمام البخاري لهذا الباب بقوله : [باب قول النبي ﷺ : « يعذب الميت ببكاء أهله عليه » إذا كان النوح من سنته] ، فيكون البخاري حمل البكاء على ما إذا كان من عادة الميت قبل

---

(٥٥) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ٣/١٥١ ـ ١٥٢ (هامش فتح الباري) .
(٥٦) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ٢/٦٤١ ـ ٦٤٢ .

موته أن يسمع النواح من أهله فلا يمنعهم ولا ينهاهم ، ويرضى بذلك منهم ، أو إذا أوصى بالبكاء عليه بعد موته . والحديث الذي يُروى عن عمر ـ رضي الله عنه ـ لا يقدح فيه نقد عائشة ـ رضي الله عنها ـ ويحمل على مثل هذا التوجيه .

وعلى كل فقد وقفنا على صورة من صور الحوار النقدي الجادِّ بين الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وهذه الصورة تكشف لنا عن منهجهم في عدم التسليم لبعضهم فيما يروون ، إذا كان ما يُروى يعارض النقل أو العقل . ولا يعني هذا قبول النقد أو صواب الناقد ، بل قد يقبل ، أو يرد ، أو يؤخذ منه ، ويترك .

أثر الفِتن على الحَديث في عَصر الصَحابة

مما لا شك فيه أن فتنًا كبيرة وقعت في عصر الصحابة ، أولها مقتل عمر ـ رضي الله عنه ـ ثم مقتل عثمان ـ رضي الله عنه ـ ثم الفتنة الكبرى بين علي ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ ولقد استهدفت هذه الفتن الإسلام في أصوله وفروعه ، وأراد موقدوها أن يفسدوا على المسلمين أمور دينهم ، ولقد حاول المستشرقون وأعداء الإسلام أن يصوروا للناس أن الفتنة قد أثرت على السنة تأثيرًا بالغًا ، وأنَّها شجعت أهل الأهواء على الوضع والكذب . ومما لا ريب فيه أن الفتنة ذات أثر سلبي ، ولكنها ـ في الوقت نفسه ـ كانت دافعًا لاستكمال منهجية الحديث رواية ودراية .

ولعل بروز الفتنة في ذلك العصر المبكر والصحابة متوافرون كان في غاية الفائدة بالنسبة للسنة . وكم ستكون المشكلة كبيرة لو أن هذه الفتن وقعت بعد انتهاء عصر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ .

إن حدوث الفتن أفاد السنة فائدة كبيرة ، ويمكن أن نقارن هذا الأثر الإيجابي بأثر اللحن على اللغة العربية ؛ إذ عندما ظهر اللحن وفشا واختلط العرب بالعجم ظهرت الحاجة إلى تقعيد النحو وضبطه وتدوين شواهده ، فكان اللحن مفسدة من جهة أثره على الفطرة اللغوية السليمة ، ولكنه كان حافزًا لحفظ اللغة وتأسيس مناهجها . وإن فُشُوَّ اللحن في ذلك الزمن المبكر حيث الفصاحة والبيان والفطرة اللغوية في قلب الجزيرة العربية قد مكَّن العلماء من استنباط القواعد وجمعها ، والتوصل إلى مناهج الضبط اللغوي . ولو تأخر اللحن حتى زالت السليقة عن طريق الاختلاط بين العرب والعجم لحدثت مشكلة لا حلّ لها ولا علاج . وكذلك الحال بالنسبة للحديث ؛ فقد ظهرت الفتن والصحابة أحياء ، والرواية قريبة من مصدرها الأصلي ، وخطوط الاتصال بين الصحابة والنبي ﷺ قائمة مفتوحة . كل هذا ساعد على استقرار المنهج ، ولو تأخرت الفتنة ، ووقعت بعد عصر الصحابة ، وقد بعدت الرواية عن مصدرها ، فإنه لا يمكن عندئذٍ استكمال القواعد المنهجية .

لقد أثرت الفتنة على النظام السياسي الإسلامي ، ولكنها في الوقت ذاته ساعدت على تأصيل مختلف العلوم الإسلامية ، وأبرزت مناهجها . . ولقد خاب ظن المستشرقين المتكئين على الفتنة باعتبارها مصدر تشكيك بالسنة ، وكان الأجدر أن يعلموا أنَّ الحديث قد أخذ من

المغانم أكثر مما دفع من المغارم . وهذا ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ يأتيه من يحدثه فلا يلتفت لحديثه ، تطبيقًا لقاعدة « إن من لا يعرف حاله لا يقبل حديثه » ، (عن مجاهد قال : جاء بشير العدوي إلى ابن عباس ، فجعل يحدث ، ويقول : قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ، ولا ينظر إليه ، فقال : يا بن عباس ، ما لي لا أراك تسمع لحديثي ؟ أُحدِّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع ؟! فقال ابن عباس : إنًّا كنًّا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلاَّ بما نعرف)[٥٧] . فهذا النص يدل بجلاء على تشمير الصحابة لتحذير الناس من الوقوع في أحابيل الكذب ، وقد أعلن التابعي الكبير محمد بن سيرين عن أثر الفتنة على البحث والنقد ، فقال : (لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سمُّوا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)[٥٨] .

(٥٧) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٣/١ .

(٥٨) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، المقدمة ص : ١٥ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الاهتمام بالإسناد في زمن الصحابة والتابعين

والنص الآنف الذكر عن محمد بن سيرين يدل على مدى اهتمام الصحابة والتابعين بالإسناد في ذلك الزمن المبكر ؛ إذ الفتنة قد حدثت في حدود سنة خمس وثلاثين . وفي تلك الفترة كان كثير من كبار الصحابة أحياءً ، وقد تأخرت وفيات كثير من الصحابة الذين شاهدوا الفتن . وقد حاول «شاخت» أن يحمل الفتنة المذكورة في كلام محمد بن سيرين على فتنة مقتل الوليد بن يزيد (سنة ١٢٦هـ) علمًا بأن وفاة ابن سيرين كانت سنة (١١٠هـ) ، ولو أنصف «شاخت» وفكّر بنزاهة وموضوعية لما قال إنَّ ابن سيرين يتحدث عن فتنة وقعت بعد وفاته بست عشرة سنة . وهدفه من قوله هذا تأخير الفترة التي تنبه فيها المسلمون إلى ضرورة الإسناد لحفظ الحديث . أما (روبنسون) فقد قدم هذه الفتنة لتكون في خلافة عبدالله بن الزبير واقتتاله مع الأمويين ، وكان ذلك (سنة ٧٥هـ) . وهي محاولة أخرى من «روبنسون» لإبعاد النص عن تأثيره البالغ في إظهار قيمة الإسناد وزمان ظهوره . ومذهب «روبنسون» بعيد أيضًا ، لأن عبارة ابن سيرين تقول : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد » ولم يقل : « كنَّا لا نسأل عن الإسناد » ، وهذه العبارة التي استخدمها تفيد أنه يتكلم عن شيوخه من الصحابة ، ثم إنَّ الفتنة إذا أطلقت فهي الفتنة الكبرىٰ التي عصفت بالخلافة الراشدة . وإذا قيل الفتنة بالتعريف (بألْ) التي هي للعهد ، فهي الفتنة المعهودة التي لا يجهلها أحد .

والحق ـ الذي لا مراء فيه ـ أن اشتراط السند ، والبحث عن الإسناد بدأ مع زمان الصحابة ، ودليله سؤال عمر رضي الله عنه أبا موسى الأشعري وغيره أن يأتوا بشاهد على صحة ما رووا من الأحاديث . وهذا طلب أشد من طلب عموم السند ؛ إذ هو طلب لإثبات نسبة الكلام إلى النبي ﷺ . وكلام ابن سيرين دليل لهذا التقدم في طلب الإسناد .

أما قوله : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فإن معناه يساوي كلام ابن عباس لبشير العدوي الذي استنكر على ابن عباس عدم إصغائه لحديثه ، فقال ابن عباس : (إنا كنًّا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بآذاننا ؛ فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلاَّ بما نعرف)[٥٩]. وهذا مطابق لكلام ابن سيرين ، ومعنى : لما ركب الناس الصعب والذلول ؛ أي أصابتهم الفتن ، فأصبحوا يتوسلون بكل وسيلة لتحقيق مآربهم .

وإلى جانب الاهتمام بالأسانيد فقد حَدَّث بعض التابعين بأحاديث أرسلوها[٦٠] عن النبي ﷺ دون أن يذكروا الصحابة الذين رووها . كما فعل التابعي الجليل سعيد بن المسيب والحسن البصري وأمثالهما . وقد حدد العلماء موقفهم من هذه الأسانيد فقبلوا جزءًا منها بشروط مشددة تجعلنا نطمئن إلى سلامة ما قبلوه منها . ومن المعلوم أن جيل الصحابة لم ينته بوفاة النبي ﷺ بل استمر هذا الجيل حتى عُمِّر بعض الصحابة إلى

---

(٥٩) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، المقدمة ص : ١٣ .

(٦٠) المرسل : أن يقول التابعي : قال رسول الله ﷺ . ومرسل الصحابي : ما يرويه الصحابي عن النبي ﷺ دون أن يتلقاه مباشرة عنه ؛ وإنما يكون تلقاه عن بعض الصحابة .

نهاية القرن الهجري الأول . وتجاوز كثير من الصحابة منتصف القرن الأول الهجري . وهذا يعني أن الرواية كانت مباشرة عن رسول الله ﷺ هذا إلى جانب الدور الذي قام به الصحابة في حفظ الحديث من الاختلاط بأهواء الفتن وأغراضها ، وكأنَّ الحديث عند الصحابة كالماء القراح الذي ينساب في أنابيب محفوظة ، تحفظ الماء من التلوث والفساد الذي يحيط بهذا الأنبوب من خارجه .

وهذا لا يمنع أن تكون الحاجة إلى الإسناد تزداد مع توالي الأيام ، وما رواه التابعي من غير إسناد اعتمادًا على مكانة التابعي وصلته الوثيقة بالصحابي قد يسأل عنه مرة أخرى فيذكره بالإسناد المتصل إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابي ، وهذا الذي يفسر كثرة الأحاديث المذكورة في المصنفات الأولى من غير إسناد متصل . ولكن العلماء عملوا على تمييز المتصل من الأسانيد من غير المتصل . علمًا بأن ما روي من غير اتصال عن أحد التابعين قد يوجد متصلاً عند غيره ، وما لا يوجد متصلاً وليس له شواهد فهو في دائرة الضعيف من الحديث .

أقسام علم الحديث

أقسام علم الحديث كثيرة ، وأنواعه تناهز الستين ، وبلغ بها بعض العلماء إلى مائة وعشرين . وتُرَدُّ هذه الأقسام الكثيرة إلى قسمين كبيرين هما :

١ ـ علم الحديث روايةً .

٢ ـ علم الحديث درايةً .

وسنتناول هذين القسمين بالبيان على وجه الاختصار .

[١] علم الحديث رواية

(أ) هو علم موضوعه نقل الأحاديث والأخبار وتداولها سواء بين الأقران المتعاصرين ، أو بين الأجيال من السلف إلى الخلف . والهدف من هذا العلم حفظ الخبر ونقله . ولا يدخل في موضوعه تمحيص الخبر والحكم عليه من حيث القبول والردّ . ولا يقف علم الرواية عند صحيح الحديث ومستقيم الأخبار ؛ بل قد يتناول في نطاقه كل قول وخبر ، حتى ولو كان مصنوعًا مختلقًا ، لكي يتقيه الناس ويحذروه .

والرواية عند العرب ـ والصحابة منهم ـ قديمة ، فقد كانوا يستخدمون حافظتهم في نقل الأشعار والأخبار وأحاديث الأيام ، ثم توجهت همم أصحاب النبي ﷺ إلى رواية أحاديثه وسننه ، وكانوا يروون الحديث إمّا مباشرة عن النبي ﷺ أو بواسطة صحابة آخرين . وقد نقل صغار الصحابة ، ومن تأخر إسلامهم ، أحاديث الفترة السابقة بروايتها عن صحابة كبار أو سابقين بإسلامهم وصحبتهم .

(ب) الرواية من الصدر أو من الكتاب :

وقد يُحدِّثُ الراوي من صدره دونما كتاب يسجل فيه مروياته ، وهذا أسلوب متميز من أساليب الرواية ، كان موضع اعتبارٍ عند كثير من العلماء ؛ لما في الحفظ المباشر من سرعة الاستحضار والاستغناء عن الوسائل الكتابية ، وإلى جانب ذلك فإن الحافظ يأمن التصحيف والتحريف . والتصحيف تغيير في نقط الكلمة ، أو شكلها ،

والتحريف : إبدال حروف الكلمة بحروف أخرى . وقد كان النسّاخ وغير الحفاظ يقعون في التصحيف والتحريف فيغيرون المعاني ، ويصرفون الكلام عن مراده . ولقد أُلِّفت كتب جمعت من تصحيفات المحدثين الشيء الكثير ككتاب « تصحيفات المحدِّثين » للإمام أبي الحسن العسكري (ت : ٣٨٢هـ)[1] . وبالرغم من قيمة الحفظ وأهميته إلاَّ أن الحافظ قد يتعرض للنسيان فيقع في الوهم والخطأ ، بينما يبقى الكتاب مؤديًا لمادته كما هي .

وقد يحدث الراوي من كتابه الذي سجل فيه مروياته عن شيوخه ؛ وكتابة الحديث في عهود الصحابة والتابعين وأتباع التابعين كانت أمرًا مرغوبًا فيه . وقد كتب بعض الصحابة رضي الله عنهم ومنهم أنس بن مالك ؛ فقد روى حديثًا عن محمود بن الربيع ، وقال في آخره : (فأعجبني هذا الحديث ، فقلت لابني : اكتبه ، فكتبه)[2] . وكتب جابر بن عبدالله المناسك في كتاب[3] كان يُقرأ على الحاج . وكتب سمرة بن جندب رسالة[4] إلى بنيه ضَمَّنَها طائفة من الأحاديث التي رواها عن النبي ﷺ . وروى الإمام أحمد أن أبا أيوب الأنصاري كتب صحيفة فيها مائة واثنا عشر حديثًا[5] . وكتب عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما الصحيفة الصادقة ، وقد روي عنه قوله : (ما يرغبني في

---

(١) حققه الأستاذ الدكتور محمود ميرة .

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ٦٢/١ والخطيب في تقييد العلم ص : ٩٤ .

(٣) مسلم في صحيحه (٨٨٦/٢) .

(٤) تهذيب التهذيب ٢٣٧/٤ ـ وبعضها عند أبي داود/السنن ٢١١/٢ .

(٥) المسند للإمام أحمد ٤٢٣/٥ .

الحياة إلاّ خصلتان : الصادقة والوَهَط ، فأمّا الصادقة فصحيفة كتبتها عن رسول الله ﷺ ، وأمّا الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص ، كان يقوم عليها)[٦] .

وكتب بعض التابعين عن الصحابة ، فوصلت إلينا روايات الصحابة من خلال كتابة التابعين عنهم ، فقد كتب همام بن منبه الصنعاني (ت ١٣٢هـ) صحيفة عن أبي هريرة ، وقد ذكرها أحمد في مسنده[٧] ، وقد رواها معمر بن راشد عن همام ، ثم رواها عبد الرزاق بن همام عن معمر ، وقد أخرج البخاري ومسلم أحاديث من هذه الصحيفة .

وكتب كُريب بن أبي مسلم الهاشمي مولى ابن عباس رضي الله عنهما (ت ٩٨هـ) عن ابن عباس ، حتى قال موسى بن عقبة : وضع عندنا كريب حمل بعير من كتب ابن عباس[٨] .

وكتب أبو الزبير المكي (ت ١٢٦هـ) عن جابر بن عبدالله ، وكتب خالد بن معدان عن جبير بن نفير ، وقال عنه بكير بن سعيد : ما رأيت أحدًا ألزم للعلم منه ، كان علمه في مصحف له أزرار وعُرىً . وكتب الأعرج عبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧هـ) عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وغيرهما .

وهذا أبو قلابة عبدالله بن زيد البصري (ت ١٠٤هـ) وهو تابعي ، روى علم عدد من الصحابة وأحاديثهم وكتب كتبًا كثيرة ، ثم أوصى بها

---

(٦) تقييد العلم ص : ٨٥ .
(٧) ٣١٢/٢ ـ ٣١٨ .
(٨) تهذيب التهذيب ٤٣٣/٨ .

لأيوب بن أبي تميمة السختياني ، وكان أبو قلابة في الشام وأيوب في البصرة وقال في وصيته : (ادفعوا كتبي إلى أيوب إن كان حيًّا ، وإلاَّ فاحرقوها)[٩] .

ولو تتبعنا ما كتبه التابعون عن الصحابة ثم انتقلنا إلى أتباع التابعين لتبين لنا أن هذه النسخ بلغت المئات[١٠] . وهي نسخ يُطمأن إلى سلامتها لعدالة رواتها . ولكن هذه النسخ كانت تحتوي على حديث صحابي أو تابعي واحد ، ولم تكن شاملة لأحاديث عدد من الصحابة أو التابعين ولم تكن مخصصة لصنف معين من أصناف الحديث ولا مرتبة على منهج معين .

(ج) التـــدوين :

ما إن أطل طالع القرن الثاني حتى كان التابعون وأتباع التابعين يباشرون مهمة تدوين الأحاديث المروية في دواوين كبيرة ، وقد كان أمير مصر عبد العزيز بن مروان هَمَّ بتدوين السنة إلاّ أن ابنه الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز هو الذي حاز فضل التدوين . والتدوين كتابة الحديث المبثوث في صدور العلماء وكتبهم ، وجمعه في سجل واحد . وكان الدافع له أمرين :

١ - صيانة الحديث - بعد أن اتسعت روايته - من أن يختلط صحيحه بالموضوع . ويروى عن ابن شهاب الزهري أنه قال : (لولا

(٩) الكفاية للخطيب البغدادي / ٣٥١ .

(١٠) انظر كتاب دراسات في الحديث النبوي للدكتور محمد مصطفى الأعظمي وفيه تفصيل شافٍ لهذه النسخ .

أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ، ما كتبت حديثًا ، ولا أذنت في كتابته)[١١] .

٢ ـ الخوف على الحديث من الضياع بموت علمائه ورواته . وعندما أمر عمر بن عبد العزيز بالتدوين كتب إلى أهل المدينة يقول : (انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه ، فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله) .

وكان على رأس المحدثين الذين ندبهم عمر بن عبد العزيز لهذه المهمة أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري . وكان في كتاب عمر إلى أبي بكر بن محمد بن حزم :

« انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه ، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ ، ولتُفْشوا العلم ، ولتجلسوا حتى يُعَلَّم من لا يَعْلَم ، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًّا »[١٢] . وقد أمر عمر أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن يكتب له العلم من عند عَمْرة بنت عبد الرحمن والقاسم بن محمد فكتب له . وعمرة نشأت في حجر عائشة رضي الله عنها وكانت من أثبت الناس في حديث عائشة . والقاسم بن محمد بن أبي بكر هو ابن أخي عائشة رضي الله عنها ، وكان عالم زمانه ومن فقهاء المدينة السبعة (ت ١٠٣هـ) .

(١١) تقييد العلم ص : ١٠٨ .

(١٢) أخرجه البخاري في صحيحه (هامش فتح الباري) ١٩٤/١ .

ونخلص من هذا إلى أن رواية الحديث دخلت مرحلة التدوين الرسمي الذي تشرف عليه الدولة .

ثم ظهرت الرواية في صورة جديدة مع منتصف القرن الثاني من الهجرة وهي صورة الأصناف فكان أوّل من صنَّف وبَوَّب الربيع بن صبيح السعدي مولاهم[١٣] ، (ت ١٦٠هـ) وسعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦هـ) بالبصرة ، وخالد بن جميل الذي يقال له العبد ، ومعمر بن راشد الأزدي (ت ١٥٣هـ) باليمن ، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت ١٥٠هـ) بمكة ، ثم سفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١هـ) بالكوفة ، وحماد بن سلمة (ت ١٦٧هـ) بالبصرة . وصنَّف سفيان بن عيينة (ت ١٩٧هـ) بمكة ، والوليد بن مسلم (ت ١٩٤هـ) بالشام ، وجرير بن عبد الحميد (ت ١٨٨هـ) بالريّ ، وعبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ) بمرو وخراسان ، وهُشيم بن بشير (ت ١٨٣هـ) بواسط ، وصنَّف أيضًا بالكوفة زكريا بن أبي زائدة (ت ١٤٩هـ) ، ومحمد بن فضيل بن غزوان ، ووكيع بن الجراح (ت ١٩٧هـ) ، وصنَّف عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١هـ) باليمن . وكان يغلب على كتب الرواية أنها :

١ ـ كان معظمها متخصصًا في موضوع واحد كالتفسير أو الأدب أو الفتن أو المغازي أو الأحكام .

٢ ـ كانت كتب آثار ؛ أي تجمع أحاديث النبي ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين .

---

(١٣) مولاهم : كلمة تكثر في كتب التراجم والتاريخ وتقال لمن ينتسب إلى قبيلة وليس منها ، وإنما ارتبط بها بالولاء . وكان العبد إذا عتق ينتسب إلى قبيلة سيده ، وكان الأعجمي إذا أسلم ينتسب إلى قبيلة من القبائل ، فكثرت هذه الكلمة .

٣ ـ كان يغلب عليها طابع الجمع دون العناية بتمييز الصحيح من غيره ، وبعبارة أخرى : لم تكن هذه الكتب ذات مناهج في الاختيار والبحث .

(د) الجوامع والمسانيد والمعاجم :

ثم ظهر علم الرواية على شكل كتب جامعة ومسانيد كبيرة ومعاجم ، وكان ذلك مع مطلع القرن الثالث الهجري . ويمكن أن نقسم كتب الرواية في هذه المرحلة إلى ثلاثة أقسام رئيسة :

١ ـ الجوامع المبوبة : وهي كتب لم تقتصر على صنف واحد من أصناف الحديث ؛ بل جمعت أصنافًا كثيرة فكان فيها العلم والأحكام والسير والأدب والتفسير والفتن والزهد ، على تفاوت بينها في استيعاب هذه الأصناف ، وهي مرتبة على أبواب حسب الموضوعات . وأشهر هذه الجوامع :

- الجامع الصحيح المسند المختصر من أحاديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه ، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري .
- الجامع الصحيح ، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري .
- الجامع ، للإمام محمد بن عيسى الترمذي .
- السنن ، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني ، أبي داود .
- السنن ، للإمام أحمد بن شعيب النسائي .
- السنن ، للإمام محمد بن ماجه القزويني .
- السنن ، للإمام عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي .

٢ ـ **المسانيد** : وهي كتب مرتبة على الصحابة بحيث تذكر روايات الصحابي الواحد كلها في مكان واحد ، ثم ينتقل إلى صحابي آخر ؛ دون مراعاة للموضوعات الحديثية . كما فعل الإمام أحمد بن حنبل في كتاب المسند حيث بدأ بالخلفاء الأربعة فذكر أحاديث كل واحد منهم ، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة ، إلى أن ذكر طائفة كبيرة من الصحابة رضي الله عنهم ، بلغت تسعمائة وأربعة . وبعض هذه المسانيد اتبع أسلوب جمع روايات الصحابي الواحد ، ولكنه بوّب أحاديث كل صحابي كما فعل البزار في مسنده الكبير .

٣ ـ **المعاجم** : وهي الكتب التي يروي فيها المصنف أحاديث شيوخه ، ويرتب أسماء الشيوخ على حروف المعجم ، كمعجم الطبراني الصغير .

(هـ) الرواية باللفظ والرواية بالمعنى :

تباينت وجهات العلماء حول رواية الحديث باللفظ أو بالمعنى ، فمنهم من ذهب إلى اشتراط تحري لفظ المحدث ، وأن يؤدي الحديث كما سمعه بالمحافظة على حروفه وكلماته دون تغيير ، ولا إبدال كلمة في موضع كلمة . وكان على هذا المنهج عبدالله بن عمر رضي الله عنهما فقد سمع عبيد بن عمير وهو يحدث ويقول : قال رسول الله ﷺ : مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين . فقال ابن عمر : ويلكم ، لا تكذبوا على رسول الله ﷺ إنما قال رسول الله ﷺ : « مثل المنافق كمثل الشاة العائرة[١٤] بين الغنمين »[١٥] وعندما حدث سعد بن عبيدة عن

(١٤) العائرة : الحائرة ، المترددة لا تدري أيهما تتبع .

ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « بني الإسلام على خمس : على أن تعبد الله وتكفر بما دونه ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان » . قال ابن عمر : اجعل صيام رمضان آخرهن ، كما سمعت من في رسول الله ﷺ[١٦] .

وكان محمد بن شهاب الزهري والقاسم بن محمد ومحمد بن سيرين ورجاء بن حيوة والأعمش يتحرون الألفاظ حتى في الحروف . قال الأعمش : (كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخرّ من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واوًا أوْ ألفًا أو دالاً)[١٧] . وكان أنس بن مالك رضي الله عنه يتقي في حديث رسول الله ﷺ ما بين التي والذي ونحوهما . وكان مالك يتحفظ من الباء والثاء[١٨] . وروى سفيان عن الأعمش حديث : « لا تزجي صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود » . قال سفيان : هكذا قال الأعمش : لا تزجي ؛ يريد . لا تجزي[١٩] .

---

(١٥) الكفاية للخطيب . ص ٢٦٨ ، والحديث أخرجه مسلم (٢١٤٦/٤) والنسائي (١٢٤/٨) والدارمي في المقدمة (٧٩/١) وأحمد في المسند (٣٢/٢ ، ٤٧ ، ٦٧ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ١٠٢) .

(١٦) البخاري بهامش فتح الباري (٤٩/١) مسلم (٤٥/١) والترمذي (٥/٥) والنسائي (١٠٧/٨ - ١٠٨) وأحمد في المسند (٣٦/٣ ، ٩٣ ، ١٢٠ ، ١٤٢) .

(١٧) الكفاية للخطيب ص : ٢٧٤ .

(١٨) الكفاية - ص : ٢٧٥ .

(١٩) الكفاية - ص : ٢٧٧ والحديث أخرجه أبو داود (٥٣٤/١) والنسائي (١٨٣/٢ ، ٢١٤) وابن ماجه (٢٨٢/١) والترمذي (٥١/٢) وقال حديث حسن صحيح .

وأما الرواية بالمعنى ـ بأن يأتي المحدث بالحديث دون التقيد بالكلمات التي سمعها ، بل يبدل كلمة بكلمة في معناها ، ويأتي بما في الحديث من حكم وأمر ونهي ـ فقد ذهب إلى جواز هذا طائفة من الصحابة والتابعين وعلماء الحديث ، فقد روي عن مكحول أنه قال : (دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع فقلنا له : يا أبا الأسقع حدثنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ولا تزيّد ولا نسيان ، فقال : حسبكم إذا حدثناكم على المعنى)[٢٠] . وقال الحسن : (لا بأس إذا أصبت المعنى)[٢١] . وقال عبد الرحمن بن مهدي : (ولو رأى إنسان سفيان ـ الثوري ـ يحدث لقال : ليس هذا من أهل العلم ؛ يقدم ويؤخر ويثبج ـ أي يتفنن في صياغة الكلام وأدائه ـ ، ولكن لو جهدت جهدك أن تزيله عن المعنى لم يفعل)[٢٢] .

قال الخطيب البغدادي : (ورواية حديث رسول الله ﷺ وحديث غيره على المعنى جائزة عندنا ، إذا كان الراوي عـالمًا بمعنى الكـلام وموضوعه ، بصيرًا بلغات العرب ووجوه خطابها ، عارفًا بالفقه واختلاف الأحكام ، مميزًا لما يحيل المعنى وما لا يحيله ، وكان المعنى أيضًا ظاهرًا معلومًا ، وأمّا إذا كان غامضًا محتملاً فإنه لا يجوز رواية الحديث على المعنى ، ويلزم إيراد اللفظ بعينه ، وسياقه على وجهه . وقد كان في الصحابة رضوان الله عليهم من يُتبع روايته الحديث عن النبي ﷺ بأن

(٢٠) الجامع لآداب الشيخ وأخلاق السامع للخطيب ٣١/٢ .
(٢١) الجامع لآداب الشيخ وأخلاق السامع ٣٢/٢ .
(٢٢) المصدر نفسه ٣٣/٢ .

يقول : « أو نحوه » « أو شكله » ، « أو كما قال رسول الله ﷺ » والصحابة أرباب اللسان ، وأعلم الخلق بمعاني الكلام ، ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفًا من الزلل ، لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر)[٢٣] .

(و) طرق تحمل الرواية وأدائها :

تنوعت طرق تحمل الرواية وأدائها عند المحدثين ، ونقصد بالتحمل : الأخذ ؛ أيْ تلقّي التلميذ عن شيخه ، ونقصد بالأداء : الإعطاء ، أيْ دفع الحديث من الشيخ إلى التلاميذ . ولقد تطورت هذه الطرق وتشعبت تبعًا للحاجات والأحوال التعليمية . ويمكن إجمالها بما يلي :

١ ـ السماع من الشيخ : وذلك بأن يحدث الشيخ بلفظه ، سواءً أأملى على تلاميذه ، أمْ تحدث من غير إملاء . وسواء أكان الحديث من كتابه أمْ من حفظه . وهذا النوع أرفع الأقسام عند جماهير المحدثين[٢٤] ويقول التلميذ إذا أراد الرواية عن شيخه : سمعت ، أو حدثنا أو حدثني . وبعض العلماء يقول : « أخبرنا » وإن كانت هذه اللفظة تستعمل في الغالب للنوع الثاني وهو العرض .

٢ ـ العرض أو القراءة على الشيخ : وصورتها أن يقرأ التلميذ حديث الشيخ على الشيخ نفسه ، أو أن يقرأ آخرُ والتلميذ يسمع . وسواء

(٢٣) المصدر نفسه ٢/٣٤ .
(٢٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص : ١٣٢ .

أكانت القراءة من الكتاب أمْ من الحفظ ، وسواء أكان الشيخ يحفظ ما يُقرأ عليه ، أم يمسك الأصل ، وينظر فيه فالأمر واحد . ويلاحظ فيها إقرار الشيخ بأن ما قرأه التلميذ هو حديثه أوْ كتابه . وقد فضل بعض العلماء العرض على السماع من لفظ الشيخ ، منهم أبو حنيفة ومالك . وذهب أكثر علماء الحجاز والكوفة إلى التسوية بين السماع والعرض ، وهو مذهب البخاري ، وذهب ابن الصلاح إلى ترجيح السماع . ويقول التلميذ إذا عرض : « قرأت على فلان » أو « قرىء على فلان وأنا أسمع فأقرّ به » . والمشهور عن الإمام مسلم بن الحجاج وجمهور أهل المشرق إفراد لفظة « أخبرنا » للعرض ، ومنع كلمة « حدثنا »[٢٥] . وقد ذهب معظم الحجازيين والكوفيين والزهري ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان إلى إطلاق : (حدثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا) وهو مذهب الإمام البخاري[٢٦] .

٣ ـ المكاتبـــة : وهي أسلوب من أساليب التحمل : صورتها أن يكتب كتابًا ثم يرسله إلى تلميذه ، أوْ إلى من يسأله عن ذلك الأمر ، ويتضمن هذا الكتاب أحاديث معينة . وقد ظهر هذا النوع من أنواع التحمل في وقت مبكر . أخرج الرامَهُرْمُزيّ بسنده عن قتادة قال : كتبنا إلى إبراهيم النخعي نسأله عن الرضاع ، فكتب يذكر أن شريحًا حَدّث أن عليًا وابن مسعود كانا يقولان : يحرم من الرضاع قليله وكثيره ، وكان في

(٢٥) لا تقوم كلمة (حدثنا) مقام كلمة (أخبرنا) .
(٢٦) المصدر السابق ص : ١٣٧ ـ ١٣٩ .

كتابه أن أبا الشعثاء المحاربي حدّثه أن عائشة حدثته أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحرم الخطفة والخطفتان »(٢٧) .

وعن أيوب قال : كتب إليَّ نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « لا تقيمن الرجل ثم تقعد في مقعده »(٢٨) . وعن الأوزاعي قال : « كتب إليّ قتادة قال : حدثني أنس بن مالك أنه صلى خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا آخرها »(٢٩) .

وقد ذكر الرامهرمزي طائفة كبيرة من هذه الكتب . ونلاحظ أن الراوي يقول : (كتب لي . . .) فإذا كان التلميذ أو المرسَل إليه على يقين من كتاب الشيخ أو المرسِل ولا يكون شاكًا فيه فإن له أن يرويه عنه . وقد روى الرامهرمزي مناظرة جميلة بين إسحاق بن راهويه والشافعي - وأحمد بن حنبل حاضر - في جلود الميتة إذا دبغت . فقال الشافعي : دباغها طهورها . فقال إسحاق : ما الدليل ؟ فقال : حديث الزهري عن عبيدالله بن عبدالله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة : أن النبي ﷺ مرّ بشاة ميتة ، فقال : « هلا انتفعتم بجلدها ؟ » . فقال إسحاق : حديث ابن عُكيم : كتب إلينا النبي ﷺ قبل موته بشهر « لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » أشبه أن يكون ناسخًا لحديث ميمونة ، لأنه قبل موته بشهر ، فقال الشافعي : هذا كتاب ، وذاك سماع ، فقال إسحاق : إن النبي ﷺ

(٢٧) المحدث الفاصل للرامهرمزي ص ٤٤٢ والحديث عند الإمام مسلم ص : ١٠٧٣ .
(٢٨) المصدر نفسه ص : ٤٤٢ والحديث أخرجه الإمام مسلم ص : ١٧١٤ .
(٢٩) المصدر نفسه ص : ٤٤٢ والحديث أخرجه الإمام مسلم ص : ٢٩٩ .

كتب إلى كسرى وقيصر ، وكان حجة عليهم عند الله ، فسكت الشافعي ، فلما سمع ذلك أحمد بن حنبل ذهب إلى حديث ابن عُكيم وأفتى به(٣٠) .

وقد يصاحب الكتابة إجازةٌ من الشيخ بأن يقول لتلميذه : هذا كتابي أُجيز لك روايته عني ، وقد تكون الكتابة عارية عن الإجازة ، أو مقترنة بها .

٤ ـ الإجـازة : وهي أسلوب من أساليب تحمل الرواية ، ظهر مع تكاثر الكتب والنُّسخ على نحو لم يعد طالب العلم قادرًا على سماعها أو قراءتها على شيوخه(٣١) . فأصبح الشيخ يدفع كتابه إلى تلميذه أو يأذن له برواية الكتاب إذا وجده وكان الكتاب صحيحًا مقابَلاً على الأصول ، فهذا الإذن بالرواية يسمى الإجازة . وهذا الأسلوب تطور عن المناولة والكتابة التي كانت تتعلق بحديث أو بضعة أحاديث ، لتصبح الإجازة تتناول كتبًا قد تحتوي على عشراتَ الألوف من الأحاديث . ولما كانت الإجازة هي الإذن برواية حديث الشيخ أو كتابه دون قراءته عليه أو سماعه منه فليس كل أحد قادرًا على أخذ العلم من الكتب ؛ بل لا بد أن يكون ماهرًا عالمًا حتى لا يقع في الوهم والخطأ . قال ابن عبد البر في « جامع بيان العلم

---

(٣٠) المصدر نفسه ص : ٤٥٣ ـ ٤٥٤ وحديث ابن عُكيم فيه اضطراب وقد أخرجه أبو داود ٤ / ٣٧٠ ، والترمذي (٤/٢٢٢) ، والنسائي (٧/١٧٥) ، وابن ماجه (٢/١١٩٤) .

وحديث ميمونة أخرجه : البخاري (٣/٣٥٥) (بهامش فتح الباري) . ومسلم (١/٢٧٧) ، والنسائي (٧/١٧٢) ، وابن ماجه (٢/١١٩٣) ، وأبو داود (٤/٣٦٦) ، ومالك في الموطأ (٢/٤٩٨) ، وأحمد (٢/٢٢٧ ، ٢٧٧) .

(٣١) انظر منهج النقد للدكتور نور الدين العتر ، وله كلام جيد في معنى الإجازة ص : ٢١٥ ـ ٢١٦ .

وفضله » : (الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة ـ بالحديث ـ حاذق بها ، يعرف كيف يتناولها ، وتكون في شيء معين معروف لا يُشْكِلُ إسناده)[٣٢] . ويضاف عليه ولا يشكل متنه أيضًا .

وإن الناظر في كتب الأقدمين من أهل المصطلح كالرامهرمزي يجد أن الإجازة كانت مقترنة بالمناولة . ولم تكن الإجازة على النحو الذي شاع في العصور المتأخرة ، حتى أصبح الشيخ يجيز رواية كتبه للمجاهيل من الفقراء ، أو أهل العلم ، أو أهل بلدة كذا ، كما أصبح يجيز للمعدوم كقوله : أجزت لأبناء فلان الذين سيولدون له أو لأبناء أبنائه ؛ ومن فضل الله تعالى أن علم الرواية الأول الذي آل إلى المصنفات المعتبرة لم يعرف مثل هذا التسيب في موضوع الإجازة .

وأمّا الصيغة التي يعبر بها الراوي عن الإجازة : فيمكن أن يقول : أنبأنا أو أخبرنا ، وتختصر هكذا (أنا) وكان الأوزاعي يخصص الإجازة بقوله خبَّرنا[٣٣] . وقد يستخدم الراوي كلمة (عن) .

٥ ـ المناولـــة : أن يدفع الشيخ إلى تلميذه أو الراوي عنه كتابه وفيه حديث أو أكثر .

وقد بوب البخاري في صحيحه بابًا قال فيه : باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان . وقال أنس : نسخ عثمان المصاحف فبعث بها إلى الآفاق . ورأى عبدالله بن عمر ويحيى بن سعيد ومالك ذلك جائزًا ، واحتج بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي ﷺ حين كتب لأمير السرية كتابًا وقال : « لا تقرأه حتى تبلغ مكان

---

(٣٢) جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١٨٠ .

(٣٣) المحدث الفاصل ـ ص : ٤٣٦ الفقرة (٥٠٠ ، ٥٠١) .

كذا وكذا » فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس ، وأخبرهم بأمر النبي ﷺ[٣٤] .

ويلاحظ أن المناولة تختلف عن المكاتبة بما فيها من مشافهة بالإذن[٣٥] وبما فيها من دفع الكتاب مباشرة بدون واسطة ، مما يجعل الرواية بها أوثق . ويعبر الراوي بالمناولة عن روايته بقوله : أنبأنا ، أو أخبرنا ، أوْ (عن) .

٦ ـ **الوجـــادة** : مشتقة من فعل وَجَد يَجِدُ ، والمقصود بها أن يعثر المحدث على كتابٍ ما ، مثاله : رواية عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص ، عن أبيه ، عن جده إنما هي كتاب وجده ، ولذلك ضعّفه علي بن المديني . وقال ابن معين : « هو ثقة ، وليس بذاك ، بل كتاب أبيه عن جده » . وقال الذهبي : « وبعضهم تعلل بأنها صحيفة رواها وجادةً ، ولهذا تجنبها أصحاب الصحيح ، والتصحيف يدخل على الرواية من الصحف بخلاف المشافهة بالسماع »[٣٦] .

ويعبر الراوي عما تحمله وجادة بقوله : وجدت بخط فلان : حدثنا فلان ، وقد يقول : قرأت بخط فلان أو في كتاب فلان بخطه[٣٧] . وأمّا إذا أراد أن يستعمل : قال فلان ـ وهذا يعني الجزم بنسبته القول إليه ـ فلا بد من مراعاة ما يلي :

١ ـ أن يثق بأن الخط هو خط فلان هذا الذي تنسب الصحيفة إليه .

٢ ـ ألاّ يتوهم من يسمعه يقول : « قال فلان » أنه سماع مباشر ، مع

(٣٤) صحيح البخاري (بهامش فتح الباري) ١/١٥٣ .

(٣٥) فتح الباري لابن حجر ١/١٥٤ .

(٣٦) ميزان الاعتدال ٢٦٥/٢٦٦ .

(٣٧) علوم الحديث لابن الصلاح ـ ص : ١٧٨ .